تحقيق استقصائي.. بزنس النفط يجمع بين الحوثي والشرعية

فساد نفطي بدعم من الرئاسة اليمنية.. التفاصيل الكاملة

كيف كانت بداية أحمد العيسي؟ وكيف انطلق كالصاروخ ليكون المحتكر الوحيد والمتحكم بالوقود؟

«الأمنـاء» تحقيـق/ محمد كومانـي- سجى مرتضى:

بينما كانت شركـة النفط اليمنيّة الحكوميّة تتقدم بشكوى عند النائب العام ضد تاجـر النفط توفيق عبد الرحيم بتهمة تخزيـن مادة البنزين والتسبب بأزمة في السوق المحليّة، كان تاجران آخران وهما أحمد صالح العيـسي وحسـين الحثيـلي ينهيان معاملاتهم لتأسيس شركة أوف شور باسـم (Red Sea Refinery Limited)، وبالشراكـة مـع رجل أعمال أمـيركي مولود في باكسـتان، يدعى ظفار إكرام شيخ.

يصف العيـسي، الذي عُـيّن نائباً لمدير مكتب رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصاديّة بداية عام 2020، نفسه بأنه المؤهل لأن يكون الرئيس القادم لليمن، بينما يصفه منافسوه بـ"التمسـاح"، ونقلت تقاريـر إعلامية عن رئيس حكومـة المناصفـة الحالية وصفه بـ"الفاسد".

بداياته كان مشرفاً عـلى محطة وقود تعود لوالده في محافظـة الحديدة اليمنية، كانت هي اللبنـة الأولى التي أوصلته بسرعة الصـاروخ ليكون المحتكـر الوحيد والمتحكم في الوقود الذي يصل إلى ميناء عدن بحسب صحيفة لوموند الفرنسـيّة. وهو ما لم يكن لـولا علاقته التي بـدأت بالرئيـس عبدربه منصور هادي عندمـا كان وزيراً للدفاع في التسعينيات.

فالعيسي وهادي ينتميان لمحافظة أبين، وتربطهما علاقة قويّة سـاعدت في تأسيس أسطول لنقل الوقود.

التحقيـق يسـتند إلى وثائـق مسربة حصل عليهـا "الاتحاد الـدولي للصحفيين الاستقصائيين"، وشاركها مع "أريج" وعدد كبير من الناشرين حول العالم، ضمن مشروع أطلق عليه أسم "أوراق باندورا".

التسريبات التي يحقق فيها أكبر تعاون صحفي عابر للحدود في التاريخ، تضمّ ملايين الوثائـق من مكاتب محامـاة، حول الملاذات الضريبية، وتكشـف عن الأصول والصفقات السرية والثروات الخفية لأثرياء – من بينهم أكثر من 130 مليارديـراً – وأكثر من 30 من قادة العـالم وعدد من الهاربـين أو المدانين ومشـاهير الرياضة وغيرهم، وكذلك قضاة ومسؤولو ضرائب وأجهزة مكافحة التجسس.

تكشف الوثائق أن العيسي أسس شركة أوف شور مع الحثيلي وشيخ في جزر العذراء البريطانيّة في السابع من أيار/مايو 2014. كان الغرض الأسـاسي منها هو الاستثمار والمشاركة في الشركات وفتح حساب بنكي.

"أتحدى أيّ شـخص يثبت ذلك. منذ أول يـوم من عملية عاصفـة الحزم في مارس/آذار 2015، ليس لديّ أي نشـاط تجاري في المحافظات الخاضعة للحوثيين أبدًا. تجارتي متوقفة إذ اسـتولى الحوثيـون على بعض الممتلـكات مثل منـازل وأراضي في صنعاء ومستشـفى، كـما أغلقوا مقـر شركاتي ومصانعي وكليّة الشـفاء الطبيّة في مدينة الحديدة. ما يوجد لديّ الآن هو عملي الخيري، ودفع رواتب الموظفـين الباقين في منازلهم منذ 2015 حتـى اليوم"، تصريحات للعيسي في آذار/مـارس 2021 حول نشـاطاته في مناطق شـمال اليمن المسيطر عليها من قبل الحوثيين.

هذه التصريحات تتنافى مع شراكته مع الحثيلي، والذي لا تزال أعماله مسـتمرة في المناطق الخاضعة لسـيطرة الحوثيين ونقل النفط فيها مستمر إلى الآن.

ففي الثامـن والعشرين مـن تشرين الأوّل/أكتوبر 2015، أي بعد سيطرة جماعة الحوثيـين على معظم محافظات الشـمال، أرسـل مدير شركة النفط اليمنيّة رسالة إلى القائم بأعمال وزير النفط يشـكو من شركة الحثيلي التي تبيع النفط في السوق السوداء وباعت بسـعر الدولار في السوق السوداء، واكتفت الشركة بحجز قاطـرات النفط في منطقة الصباحـة، حيث لا تملـك الشركة أيّ صلاحيـات في منطقـة رأس عيسى في الحديدة التي يديرها العيسي، وفي هذه الفترة لم يكن الحوثي مسيطراً على رأس عيسى أو محافظة الحديدة.

نفس المذكرة اتهمت شركة الحثيلي، التي فرغـت النفط في رأس عيـسى وتبيعه في السوق السوداء، بأنها ساهمت في رفع سعر صرف الدولار من 215 إلى 280 ريالا يمنيا في ذلك الوقت، وباعت خلال أسـبوع واحد فقط في السوق السوداء بـ48 مليون دولار.

ما الاتفاقية التي جعلت العيسي يحتكر توزيع ونقل المشتقات النفطية؟

تفاصيل صراع حاد بين العيسي ومعين

ما علاقة الحثيلي (واجهة علي محسن الأحمر) بكل ذلك الفساد؟

ما قصة رأس عيسى والعيسي؟

في السـادس عشر مـن تموز/يوليو 2013، وقعت شركة النفـط اليمنية اتفاقية مع العيسي تقضي بإنشـاء شركة باسـم رأس عيـسى النفطيّة، تقوم بتخزين وتجارة المشـتقات النفطيّة في ميناء رأس عيسى بالحديدة لمدة خمسة وعشرين عاماً.

وبهـذا الاتفاق يحتكـر العيسي توزيع ونقل المشتقات النفطيّة عن طريق البحر عبر أسطول باخراته.

وبموجـب الاتفاقيّة تدفـع الحكومة اليمنيـة 13 دولارا أمريكيـا كإيجار عن كل طن من المشتقات النفطيّة لدى الشركة سواء للتخزين أو التشغيل.

وعلّق عبـد الله الضيعـة، الأمين العام للمجلس التنسيقي النقابي لعمال وموظفي شركة النفط في ذلك الوقـت: "إن الاتفاقية تفرط في حقـوق الدولة وتتضمن العديد من المخالفات القانونية، مؤكدا عزم النقابة على التصعيد والإضراب في حال مرر الاتفاق وعمّد من قبل الوزارة"، بحسـب تصريحات سابقة نشرت على مدونة محمد العبسي.

الاتفاقيّة تشمل بنوداً مثل توريث الحق في ورثة العيسي في اسـتمرار الشراكة عند وفاتـه ولا يتمّ فسـخ العقد حتـى لو أعلن إفلاسه.

يقـول الخبـير في الشـؤون النفطية اليمنية عبد الواحد العويـلي لـ"لأريج"، إن "النفط باليمن دائماً وأبداً ما كان مسـيطراً عليه من قبل الهوامير (المتنفذين)". "بالنسبة للعيسي كان هو طوال الـ30 عاماً الماضية يحتكر نقل النفط بحريـاً ما بين ميناء رأس عيسى الذي يصـبّ فيه النفـط من مأرب، وينقلها إلى مصافي عدن".

صراع الفسـاد بـين الحكومـة والعيسي

في مقابلـة بتاريـخ 16 آذار/مارس 2021، أعلـن العيـسي الحـرب على رئيس الوزراء اليمني معـين عبدالملك بعد اتهامه له بأنه فاسـد: "عليه إثبات ما يقول. هو رئيس الحكومة، يقول إنني فاسـد وكل شيء في يدي، النفط في يدي. عليه أن يثبت ذلك. نحن خلافنـا مع معين ليس لأنـه رئيس حكومة أو لأنه مقـصر، ولكن كونه تاجرا؛ لذا نحمّله مسؤولية جزء من الفساد".

وأشار العيسي أن رئيس الوزراء مرتبط بشركات ومجموعات تجاريّة كبيرة يسـهل عملها ويسخر دعم الدولة لهم وهذه الشركات تدفع ضرائبها للحوثيين.

فيـما رد رئيس الـوزراء اليمني بصرف مسـتحقات العيسي في نيسـان/أبريل من نفس العـام بعد تصريحاته التي قال فيها إن الحكومة اليمنيّة مديونة له ولم تسدد ديونها.

تعود أسباب الصراع على استيراد وتوزيع النفط بين العيسي والحكومة بعد قرار رئيس الوزراء بوضع خطط مسـتقبليّة لفتح باب استيراد النفط للتجار وإيقاف الاحتكار.

فسـاد نفطي بدعم من الرئاسة اليمنيّة

ترتبـط تجـارة النفـط في اليمـن بشـخصيات لم تتغير منذ 25 عاماً بسبب ارتباطها بمراكز نفوذ داخل الدولة.

ويتداول في أوسـاط يمنيّة أن حسين الحثيـلي الذي يملك أسـطولا لنقل النفط هـو واجهة نائـب الرئيس علي محسـن الأحمـر، ونشرت وسـائل إعـلام يمنيّة توجيهات حكوميّة بتسهيل مهام مؤسسته وحمايتها.

وترتبط أحمـد العيسي علاقة قويّة مع الرئيس عبد ربه منصور هادي وأولاده منذ بداية التسعينيات.

تقريـر لجنة الخـبراء المعينة من قبل الأمم المتحدة، أشـار إلى أن اللجنة حصلت عـلى فاتورة تبين مبالغ مسـتحقة الدفع بقيمة تزيد على ثلاثة ملايين دولار أصدرتها شركة مصافي عدن إلى شركة ASA Shipping Company FZCo، وهي شركة تابعة لشركـة Overseas Shipping and steve-doring Company التابعة لمجموعة العيسي عن استئجار ناقلة نفط خام إم اسبيرت (M Spirit) وتتساءل اللجنة عن أسباب التأخير الذي أدى إلى فرض غرامة تأخير.

وذكر التقريـر أن اللجنة اجتمعت مع العيسي الذي نفـى أي تهم أو أي تورط في أي عمليّات فساد في إدارة ميناء عدن.

العيسي الـذي يعمل نائباً لمكتب رئيس الجمهورية للشـؤون الاقتصادية يقول إنه لا يسـتفيد أبداً من منصبـه وأن الحكومة اليمنيّة مديونة ولا تسـتطيع دفع ما عليها من ديون.

وفي تشريـن الأوّل/أكتوبر من العام 2019، احتج مواطنون من محافظة مأرب اليمنيـة النفطيـة على إعطاء مؤسسـة الحثيلي الحقوق الحصريّة لنقل النفط من مأرب إلى شبوة وتمّت مهاجمة ناقلات نفط مملوكة للحثيلي مطالبين بتولي عملية نقل النفط لشركات مملوكة لأبناء المنطقة.

تكـرر الأمر ذاتـه في عـام 2021 في محافظـة حضرمـوت عندما اعترض مجموعة من أبناء المحافظة على نقل النفط من أراضيهم من قبل شركة الحثيلي.

وفي 2021 كان وزيـر النفط اليمني وجه رسالة لمحافظ حضرموت قائد المنطقة العسـكريّة الثانية بحماية ناقلات النفط المملوكة لشركة الحثيلي.

تناقضات

أعلـن العيـسي أن الإمـارات تحاربه، وتسـعى لقتله بينما أعماله التجاريّة تنطلق من جبل علي بالشراكة مع شريكه في شركة الأوف شور ظفار إكرام شيخ.

يقول العيسي: "لا أموال لديّ في دبي. أنا أشـتري من دبي فقط، وباسم شركتي وليس باسمي. أنا لا أدخل الإمارات، وإذا دخلتها، لن تجدني بعدها".

ويضيف العيسي أنه فقط يشتري النفط من الإمارات لأنها السوق الأفضل والأقرب لكن الإمارات تضايقه وتتهمه أنه يشـتري النفط من إيران.

لكن فاتـورة نشرها تقرير لجنة الخبراء المعينة مـن قبل الأمم المتحدة محدد فيها رقم حساب مجموعة العيسي في البنك الإسلامي في دبي، عندما قدم فاتورة للحكومة اليمنيّة بقيمة 3 ملايين دولار.

حتى لحظة نـشر التحقيق لم يجب كلٌ مـن أحمد صالح العيسي وحسـين الحثيلي وظفار إكرام شيخ عن استفساراتنا.